غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية
Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry e.V.

اتجاهات الاقتصاد الألماني

تقرير اقتصادي دوري

تصدره

غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية

برلين، أغسطس 2022م

الاقتصاد الألماني: نمو طفيف في الربع الثاني واستمرار المخاوف من الركود الاقتصادي

حقق الاقتصاد الألماني نموا طفيفا في الربع الثاني من العام 2022م بالرغم من كل التوقعات التي كانت تفترض حصول ركود اقتصادي نتيجة الحرب في أوكرانيا والتحديات القائمة لسلاسل التوريد الى جانب معدلات التضخم العالية، حيث أظهر تقرير صادر عن مكتب الإحصاء الاتحادي (Destatis) ان الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني الممتد من شهر ابريل وحتى شهر يونيو قد ارتفع بنسبة 0.1 في المئة مقارنة بالربع الأول من العام الجاري والذي كان الناتج المحلي الإجمالي قد نما خلاله بنسبة 0.8 في المئة، كما أكد التقرير ان الاقتصاد الألماني استطاع خلال الربع الثاني من العام 2022م، العودة الى نفس المستوى المسجل في الربع الرابع من العام 2019م، أي مستوى ما قبل ازمة كورونا. هذا بالإضافة الى ان الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من العام 2022م، اعلى بنسبة 1.8 في المئة مما كان عليه في الربع الثاني من العام 2021م. وقال Georg Thiel، رئيس المكتب الاتحادي للإحصاء "على الرغم من الظروف الاقتصادية العالمية الصعبة، حافظ الاقتصاد الألماني على مكاسبه في الربعين الأولين من عام 2022م".

وأتى هذا النمو الاقتصادي في الربع الثاني كنتيجة مباشرة لارتفاع الإنفاق الاستهلاكي الخاص والحكومي، على الرغم من الزيادات الحادة في الأسعار وأزمة الطاقة، حيث استفاد المستهلكون من رفع جميع قيود كورونا تقريبًا في الربع الثاني من عام 2022م، مما سمح لهم بمزيد من الانفاق والذي ارتفع بنسبة 0.8 في المئة مقارنة بالربع الأول من هذا العام، كما زادت الدولة إنفاقها الاستهلاكي بنسبة 2.3 في المئة مقارنة بالربع الاول. في حين زادت الاستثمارات في المعدات، بشكل خاص في الآلات والأجهزة والمركبات، مقارنة بالربع السابق بنسبة 1.1 في المئة.

وقد تركزت زيادة الناتج الاقتصادي بدرجة رئيسية في قطاع الخدمات الذي استفاد من رفع جميع تدابير الحماية من كورونا تقريباً في نهاية مارس 2022م، كما كانت هناك زيادة إجمالية قوية بنسبة 5.9 في المئة في قطاعات البيع بالتجزئة والضيافة والنقل. فيما انخفض الناتج الاقتصادي في قطاع البناء بنسبة (-3.9 في المئة)، والذي يرجع جزئيًا إلى الزيادات القوية في أسعار مواد البناء بشكل خاص.

في قطاع الصناعات التحويلية كان هناك انخفاض طفيف في الناتج الاقتصادي بنسبة (-0.6) في المئة مقارنة بنفس الربع من العام السابق.

في عدد من الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي(EU) ، نما الاقتصاد بقوة أكبر في الربع الثاني من عام 2022م، مقارنة بألمانيا، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في إسبانيا بنسبة 1.1 في المئة مقارنة بالربع الأول من عام 2022م، وفي ايطاليا بنسبة واحد في المئة وفرنسا بنسبة 0.5 في المئة. اما بالنسبة لمتوسط نمو اجمالي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فوفقًا لمكتب الإحصاء الأوروبيEurostat ، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لدول الاتحاد بنسبة 0.6 في المئة مقارنة بالربع السابق. وعلى عكس التطورات في ألمانيا والاتحاد الأوروبي، انخفض الناتج المحلي الاجمالي في الولايات المتحدة بنسبة 0.2 في المئة في الربع الثاني من عام 2022م.

وبالرغم من الأداء الإيجابي للاقتصادي الألماني خلال النصف الأول من العام 2022م، ما يزال الخبراء الاقتصاديون يتوقعون ان يواجه الاقتصاد أشهرًا صعبة بسبب أزمة الغاز. فبحسب معهد Ifo، سيفشل الاستهلاك الخاص في الاستمرار كمحرك للنمو الاقتصادي مع تقدم العام بسبب ارتفاع الأسعار. كما يعتبر البنك المركزي الالماني Deutsche Bundesbank أن حدوث انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي في نصف العام الشتوي "مرجح بدرجة كبيرة". إذ وفقاً لأحدث تقرير شهري للبنك فإن "المستوى المرتفع من عدم اليقين بشأن إمدادات الغاز في الشتاء المقبل والزيادات الحادة في الأسعار من المرجح أن تضع ضغطا كبيرا على الأسر والشركات الخاصة". كما يتوقع البنك أن يصل معدل التضخم في ألمانيا في الخريف إلى "مستوى عشرة في المئة".

في سياق متصل ارتفعت صادرات السلع والبضائع الألمانية في النصف الأول من عام 2022م، بنسبة 13.4 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق لتصل إلى 763.9 مليار يورو. كما تم استيراد سلع وبضائع خلال نفس الفترة بقيمة إجمالية 729.6 مليار يورو إلى ألمانيا. وكان هذا أعلى بنسبة 26.5 في المئة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق 2021م. وبهذا فقد بلغ الفائض التجاري الألماني خلال النصف الاول من العام الجاري 34.3 مليار يورو، فيما كان هذا الفائض قد بلغ خلال نفس الفترة من العام السابق 96.5 مليار يورو.

هذا وقد زادت الصادرات الألمانية الى جميع الدول ما عدا روسيا حيث تراجعت الصادرات إليها بنسبة 34.5 في المئة خلال الستة أشهر الاولي من العام 2022م، مقارنة بالنصف الأول من عام 2021م، إلى 8.3 مليار يورو نتيجة الحرب في أوكرانيا والعقوبات المفروضة على روسيا. بينما وعلى عكس ذلك، زادت قيمة الواردات من روسيا بنسبة 51.3 في المئة إلى 22.6 مليار يورو، ويرجع ذلك بدرجة أساسية إلى ارتفاع أسعار الطاقة، لكن من حيث الحجم، انخفضت الواردات من روسيا بنسبة 24 في المئة مقارنة بالنصف الأول من عام 2021م.

وكانت أهم السلع المصدرة من ألمانيا في النصف الأول من عام 2022م هي السيارات وقطع غيار السيارات بقيمة 116.3 مليار يورو بزيادة بنسبة 5.9 في المئة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، تليها الآلات والمعدات الصناعية بقيمة 99.2 مليار يورو وبزيادة بنسبة 2.3 في المئة. بينما كانت أهم السلع المستوردة هي المنتجات الكيماوية بقيمة 76.1 مليار يورو وبارتفاع بلغت نسبته 65 في المئة تقريبا عن نفس الفترة من العام 2021م. وترجع قيم الاستيراد المرتفعة في قطاع الكيماويات إلى واردات اللاكتام (lactam)من الصين، وهو مادة يتم استخدامها في صناعة المضادات الحيوية وإنتاج العديد من الأدوية. واتت في المرتبة الثانية في قائمة الواردات الى ألمانيا معدات معالجة البيانات والتي بلغت قيمة واردتها في النصف الأول من العام 2022م نحو 68.2 مليار يورو وبزيادة بنسبة 12.6 في المئة مقارنة بنفس الفترة من العام 2021م.

في غضون ذلك تراجع مناخ الاعمال للاقتصاد الألماني خلال شهر أغسطس 2022م، بدرجة طفيفة مقارنة بالشهر السابق حيث سجل مؤشر ifo لمناخ الأعمال مستوى 88.5 نقطة بعد ان كان عند مستوى 88.7 نقطة في شهر يوليو السابق. وكانت الشركات اقل رضا على مستوى اعمالها الحالية بالإضافة الى ان توقعاتها لمستوى الاعمال خلال الأشهر القادمة لم يكن أكثر تفاؤلا بالمقارنة مع توقعاتها خلال الشهر الماضي. كما لا تزال حالة عدم اليقين بين الشركات مرتفعة بالنظر الى القلق من انقطاع امدادات الغاز وأثار حرب أوكرانيا والتوقعات بتراجع الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث من العام الجاري.

في قطاع الصناعة لم يحدث تغيير في مناخ الاعمال بالنسبة للشركات العاملة في القطاع حيث استمر المؤشر في أغسطس عند مستوى (-6.9 نقطة) وهو نفس المستوى الذي كان علية المؤشر في شهر يوليو، حيث قيمت الشركات مستوى اعمالها الحالي بشكل أقل إيجابية الى حد ما، كما كانت التوقعات بمستوى الاعمال في الأشهر القادمة أكثر تفاؤلاً حيث تراجع مستوى الطلبات المتراكمة بشكل طفيف، بينما كانت الشركات العاملة في الصناعات الكيميائية أكثر قلقاً بالنسبة لمستوى الاعمال في الأشهر القادمة نتيجة الخشية من انقطاع امدادات الغاز. في قطاع الخدمات، تحسن مناخ الأعمال بشكل طفيف بعد التراجع الحاد في الشهر السابق حيث سجل المؤشر في أغسطس مستوى 1.3 نقطة بعد ان كان عند مستوى 1 نقطة في الشهر السابق، حيث قيمت الشركات وضعها الحالي بشكل أفضل إلى حد ما. بينما ظلت توقعاتها لمستوى الاعمال في الفترة القادمة متشائمة. كما تفاوتت توقعات الشركات في قطاعات الخدمات المختلفة لمستوى الاعمال في الأشهر القادمة، فبينما كانت شركات السياحة أكثر تفاؤلاً، تتوقع الشركات العاملة في قطاع المطاعم أن تتدهور الأعمال بشكل ملحوظ. في قطاع التجارة، واصل المؤشر هبوطه حيث سجل مستوى (-25.8 نقطة) في أغسطس متراجعا عن المستوى الذي بلغه في يوليو والذي كان عند (-21.6 نقطة). حيث تراجع عدد الشركات التي ترى أن الأعمال تسير على ما يرام. كما كانت التوقعات لمستوى الاعمال في الفترة القادمة متشائمة. حيث تواجه الشركات العاملة في قطاع التجارة إشكالية ارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير مما يجعل إمكانية تجنب الزيادات في الأسعار بسبب زيادة التكاليف أمراً بالغ الصعوبة. في قطاع البناء تحسن مناخ الاعمال حيث سجل المؤشر في شهر أغسطس مستوى (-14.5 نقطة) صاعدا من مستوى (-16.2 نقطة) في يوليو، وقيمت الشركات وضعها اعمالها الحالي بشكل أفضل إلى حد ما. بالإضافة إلى ذلك، خفت حدة التشاؤم فيما يتعلق بمستوى الاعمال في الأشهر القادمة.

سوق العمل: ارتفاع عدد العاطلين عن العمل وزيادة عدد العمال المهاجرين

أدت العطلة الصيفية واستمرار تسجيل اللاجئين الأوكرانيين في وكالة العمل الاتحادية إلى زيادة كبيرة أخرى في عدد العاطلين عن العمل في يوليو 2022م، مقارنة بالشهر السابق، حيث ارتفع عدد

العاطلين بنحو 107 ألف شخص ليصل اجمالي العاطلين عن العمل في ألمانيا الى 2.47 مليون شخص. وبالمقارنة بعدد العاطلين المسجلين في شهر يوليو من العام الماضي، انخفض عدد العاطلين عن العمل بمقدار 120 ألفًا. وبهذه الزيادة في عدد العاطلين في شهر يوليو ارتفع معدل البطالة بمقدار 0.2 نقطة مئوية إلى 5.4 في المئة، لكنه يبقى أقل بمقدار 0.2 نقطة مئوية عن نفس الشهر من العام 2021م. فيما يتعلق ببرنامج العمل بدوام مختصر بلغ عدد المسجلين الجدد في البرنامج خلال الفترة من 1 وحتى 25 يوليو 36 ألف شخص، وبحسب أخر البيانات المتاحة من وكالة العمل الاتحادية فقد بلغ عدد المسجلين في البرنامج في شهر مايو 2022م، 328 ألف عامل وموظف. وهو الامر الذي يعني استمرار تراجع عدد المسجلين في البرنامج. في جانب الوظائف الشاغرة المسجلة لدى وكالة العمل الاتحادية في شهر يوليو فقد بلغ عددها 881 ألف وظيفة بتراجع بحوالي 11 ألف وظيفة مقارنة بالشهر الذي سبق، الا انه بالمقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي فقد تم تسجيل زيادة بنحو 136 ألف وظيفة شاغرة.

في سياق متصل اظهر تقرير صادر عن مكتب الإحصاء الاتحادي (Destatis) ان عدد العمال الأجانب في ألمانيا والقادمين من دول الاتحاد الأوروبي الى ألمانيا بغرض العمل قد وصل في نهاية العام 2021م، الى 1.65 مليون شخص، ويمثل هذا العدد زيادة بنسبة 19 في المئة مقارنة بنهاية العام 2017م، عندما تم جمع هذه البيانات لأول مرة. كما ان معظم العمال الذين هاجروا من دول الاتحاد الأوروبي كان لديهم بالفعل عرض عمل دائم عندما أتوا إلى ألمانيا. وقد جاء ما يقرب من380 ألف (23 في المئة) من العمال المهاجرين من الاتحاد الأوروبي، من بولندا، تليها رومانيا بحوالي 271 ألف عامل وبنسبة 16 في المئة من العمال المهاجرين وإيطاليا بما يقرب من 208 ألف وبنسبة 13 في المئة. الى جانب كرواتيا (131 ألف عامل)، بلغاريا (109 ألف عامل)، اليونان (103 ألف عامل) والمجر بحوالي 83 ألف عامل.

وبحسب التقرير ايضاً، زاد عدد الأجانب الذين قدموا إلى ألمانيا من دول خارج الاتحاد الأوروبي للعمل بشكل كبير في السنوات الأخيرة. ففي نهاية عام 2021م، تم تسجيل 295 ألف موظف وعامل تقريباً في السجل المركزي للأجانب الذين لديهم تصريح إقامة مؤقتة للعمل بأجر، وبهذا العدد يكون عدد العمال القادمين من خارج دول الاتحاد الأوربي قد تضاعف بأكثر من ثلاثة أضعاف (226 في

المئة) في غضون عشر سنوات. حيث كان هناك 90500 شخصًا يحملون تصريح الإقامة هذا مسجلين في ألمانيا في نهاية عام 2011م.

في نهاية عام 2021م، كان ما يقرب من ربع العمال الأجانب (24 في المئة) متخصصين أكاديميين مع ما يسمى بالبطاقة الزرقاء. (نظام إقامة العمل بالبطاقة الزرقاء هو نظم تم تطبيقه في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي بداية من عام 2012م، بهدف مواجهة النقص في المتخصصين المؤهلين تأهيلا عاليا.) والشرط الأساسي للحصول على البطاقة الزرقاء هو الحصول على شهادة جامعية وعرض عمل براتب سنوي إجمالي لا يقل عن 56400 يورو. اما فيما يسمى بالمهن التي تعاني دول الاتحاد الأوروبي من نقص فيها، فتم تطبيق حد أدنى للراتب الإجمالي يبلغ 43992 يورو. في نهاية عام 2021م، كان ما يقرب من نصف حاملي البطاقة الزرقاء (48 في المئة) يعملون في مهنة تعاني من نقص، مثل الأطباء وكذلك في مجال تكنولوجيا المعلومات.

وتعد الهند البلد الأول في عدد العاملين الأجانب في ألمانيا بعدد يصل الى 34 ألف شخص وبنسبة 11 في المئة من اجمالي الموظفين والعمال الأجانب من دول خارج الاتحاد الأوروبي بنهاية العام 2021م. يليها العمال من جمهورية البوسنة والهرسك بعدد 26.3 ألف شخص وبنسبة 9 في المئة وكوسفو بحوالي 20 ألف عامل وبنسبة 7 في المئة، الى جانب صربيا (17.4 ألف عامل)، الصين (16.7 ألف عامل) بالإضافة الى الولايات المتحدة الامريكية التي يعمل ما يقرب من 16.5 ألف من مواطنيها في ألمانيا.

الاقتصاد المعولم: الاعتمادية المتبادلة بين ألمانيا والاتحاد الأوروبي من جهة والصين من جهة اخرى

أظهرت الحرب في أوكرانيا الى أي مدى هي الاقتصاديات العالمية مترابطة ومعتمدة على بعضها البعض، بحيث ان أي تحول او ازمة في احدى هذه الاقتصاديات يؤثر بالضرورة على الاقتصاديات في الدول الأخرى. وبالتالي مدى صعوبة الخروج او التخلي الكامل عن العمليات والعلاقات الاقتصادية بين الدول، ويظهر ذلك بشكل جلي في حالة روسيا والتي ساهمت سياساتها وحتى العقوبات التي

فرضت عليها في الاضرار ليس فقط باقتصادها بل ايضاً باقتصاديات العديد من الدول في أوروبا وفي العالم.

وتبدوا ألمانيا، والتي تعد ثاني أكبر دولة مصدرة للسلع والبضائع في العالم بعد الصين، مرتبطة ومتشابكة بشكل كبير باقتصاديات العديد من الدول، منها الى جانب دول الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الامريكية والصين. فبحسب بيانات مكتب الإحصاء الاتحادي بلغت نسبة البضائع والسلع التي تم انتاجها خارج ألمانيا وتم تصديرها خلال العام 2021م، باعتبارها منتجات ألمانية 24.5 في المئة من اجمالي الصادرات الألمانية، بعد ان كانت تبلغ في العام 1990م، نسبة 10 في المئة فقط.

وقد بلغت قيمة هذه البضائع المصنعة في الخارج حوالي 338 مليار يورو، وهو ما يفوق مساهمة أي ولاية فيدرالية في ألمانيا في اجمالي الصادرات، حيث تعد ولاية فادن فورتمبيرج، أكبر ولاية ألمانية من حيث صادرات السلع والبضائع بحجم صادرات في العام 2021م، بلغ 221 مليار يورو. ووفقا لتقرير مكتب الإحصاء الاتحادي فانة بدون انتاج وتصنيع الشركات الألمانية لمنتجاتها في دول أخرى فانة لم يكن باستطاعة ألمانيا تحقيق فائض تجاري منذ العام 2018م. كما اشارت دراسة لمؤسسة كونراد أديناور، نشرت في العام 2021م، أن الناتج المحلي الإجمالي الألماني سينخفض بنسبة 10 في المئة تقريبًا في حالة نقل كامل عمليات الإنتاج للشركات الألمانية من الخارج إلى ألمانيا.

ولا يقتصر تشابك ألمانيا اقتصاديا مع العالم على حجم الإنتاج والتصنيع خارج ألمانيا، بل يظهر ذلك أيضا في مدى مساهمة السلع الوسيطة المستوردة في المنتج النهائي، حيث بلغت حصة السلع الوسيطة المستوردة في الإنتاج الألماني المحلي من السلع النهائية في عام 2019م، حوالي 19.6 في المئة.

وتعد الصين اهم الشركاء التجاريين لألمانيا في العالم وذلك للعام الخامس على التوالي، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين في العام 2021م، نحو 246 مليار يورو، وبلغت صادرات ألمانيا الى الصين 104 مليار يورو وبلغت وارداتها منها 142 مليار يورو. كما لا تقتصر العلاقات الاقتصادية بين البلدين على تبادل السلع والبضائع فحسب، بل تلعب الاستثمارات المتبادلة دورا مهما حيث تعد الصين من اهم الدول التي تقوم الشركات الألمانية بتصنيع منتجاتها فيها، فعلى سبيل المثال تدير

شركة صناعة السيارات الألمانية العملاقة فولكسفاجن في الصين حولي 27 موقعاً للإنتاج يحتوي على 40 مصنعاً.

ولا تقتصر الاعتمادية الاقتصادية بين الصين وألمانيا بل تتوسع لتشمل دول الاتحاد الأوروبي والصين، وبحسب بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، فان الصين معتمدة على دول الاتحاد الأوروبي بأكثر من اعتماد دول الاتحاد على الصين. وينخفض هذا الاعتماد بشكل واضح في حالة حساب القيمة المضافة لأجمالي اقتصاد الجانبين، حيث تبلغ مساهمة الواردات الصينية في تشكيل المنتج النهائي في الاتحاد الاوروبي حوالي 2 في المئة، بينما تبلغ مساهمة الواردات الأوروبية في المنتج النهائي في الصين نحو 2.2 في المئة. لكن الوضع يختلف عند حساب عدد الوظائف وأماكن العمل المعتمدة او المتعلقة بالصادرات لكلا الجانبين حيث، وبحسب بيانات العام 2018م، تعتمد نحو 15.7 مليون وظيفة في الاقتصاد الصيني على الصادرات الى الاتحاد الأوروبي، فيما تعتمد 4.1 مليون وظيفة على الصادرات الى ألمانيا. في الجهة المقابلة تعتمد 3.5 مليون وظيفة في الاتحاد الأوروبي على الصادرات الى الصين، وفي ألمانيا تبلغ عدد الوظائف المرتبطة بالصادرات الى الصين حوالي 1.1 مليون وظيفة. ومع اختلاف عدد الوظائف لدي كل جانب التي تعتمد على التصدير، الا ان النسب تظهر مدى اعتماد اقتصاد كل بلد على صادراته للبلد الاخر، حيث تساهم الصادرات الألمانية الى الصين في 2.7 في المئة من القيمة المضافة للاقتصاد الألماني وبنسبة 2.4 في المئة من اجمالي الوظائف. بينما في الصين لا تساهم الصادرات الى ألمانيا سوى بنسبة 0.5 في المئة من القيمة المضافة للاقتصاد الصيني ونسبة 0.6 في المئة من أماكن العمل.

وفي مسألة تطور الاعتمادية بين اقتصاديات الاتحاد الأوروبي وألمانيا من جهة والصين من جهة أخرى، يظهر هنا اتجاهان متعاكسان، فبينما تعمل دول الاتحاد الأوروبي وألمانيا بشكل مستمر على توسيع التبادل التجاري مع الصين، تتخذ الصين اتجاهاً مغايراً قائم على خفض انفتاحها التجاري المستمر منذ 15 عاماً. فبينما كانت مساهمة الواردات من الاتحاد الأوروبي في المنتج النهائي في الصين تبلغ في العام 2007م، نحو 4.4 في المئة، انخفضت هذه النسبة في العام 2018م، لتصبح 2.2 في المئة فقط. هذه السياسة الصينية سوف تؤدي خلال المدى المتوسط لان تصبح دول الاتحاد الأوروبي وألمانيا معتمدة على الصين أكثر من اعتماد الأخيرة على دول الاتحاد.

تراكم الطلبات في القطاع الصناعي الألماني بسبب انقطاع سلاسل التوريد

تواصل الطلبات والعقود الجديدة في القطاع الصناعي الألماني في التراكم لتصل الى أعلى مستوى لها منذ بدأ تسجيل هذه الطلبات واحصائها في العام 2015م. إذ وبحسب بيانات مكتب الإحصاء الاتحادي ارتفعت الطلبات في القطاع الصناعي في شهر يونيو 2022م بنسبة 0.5 في المئة مقارنة بالشهر الذي سبق وبنسبة 14.1 في المئة مقارنة بنفس الشهر من العام السابق 2021م. وتأتي الزيادة الكبيرة في الطلبات من السوق المحلي الذي زادت الطلبات منه على المنتجات الصناعية بنسبة 2 في المئة في يونيو مقارنة بالشهر السابق بينما تراجعت الطلبات من الأسواق الخارجية بنسبة طفيفة بلغت 0.3 في المئة. وستحتاج الشركات الصناعية الى أشهر عديدة لإنجاز هذه الطلبات، حيث يبلغ المدى الزمني اللازم للشركات الصناعية الألمانية لتلبية حجم الطلبات الواردة لها حتى شهر يونيو 2022م، ودون تلقي أي طلبات جديدة، حوالي 8 أشهر كاملة، وتزداد هذه المدة بشكل كبير في قطاع صناعة المعدات والآلات الاستثمارية والسيارات حيث يبلغ الوقت الازم للانتهاء من الطلبيات المسجلة لدى هذه الشركات حتى شهر يونيو 2022م، ما يقرب من عام كامل (11.8 شهراً).

ويرجع السبب في تراكم الطلبات الكبير في القطاع الصناعي الألماني ليس فقط بسبب زيادة الطلب بقدر ما هي الصعوبات التي تواجهها الشركات في الانتهاء من الطلبيات والعقود التي لديها بالفعل بسبب المصاعب التي تواجهها في شراء المواد الخام والمنتجات الأولية، والتي يتوقع ان تزداد حدة في النصف الثاني من العام الجاري نتيجة لتداعيات الحرب الروسية على أوكرانيا والتي كان من أبرزها توقف توريد بعض المنتجات الأولية التي كان يتم تصنيعها في أوكرانيا لحساب القطاع الصناعي الألماني، مثل الكابلات المستخدمة في السيارات. كذلك نتيجة عمليات الإغلاق الصارمة لأهم شريك تجاري لألمانيا في العالم، الصين، التي أدت إلى تعطيل سلاسل التوريد، حيث نتج عن سياسة "صفر كوفيد" التي تتبعها الحكومة الصينية بصرامة الى الاغلاق الشامل للعديد من المناطق والمدن الصينية، كان من بينها العديد من الموانئ الهامة مثل ميناء شنغهاي، أحد أكبر الموانئ العالمية وأكبر موانئ الصين والذي تعامل مع أكثر من 20 في المئة من حركة الشحن في الصين في العام 2021م. هذا الاغلاق للعديد من المناطق الصناعية والموانئ الكبيرة في الصين ادي الى تأخر وصول المواد الخام

والمنتجات الأولية الى المصنعين الألمان، حيث وبحسب معهد كيل للاقتصاد العالمي (IfW)، فُقدت حتى الآن صادرات تصل قيمتها إلى 700 مليون يورو من الصين إلى ألمانيا بسبب الإغلاق في شنغهاي.

يضاف الى ذلك الصعوبات والمشاكل التي تواجه عمليات الشحن البحري العالمي والتي تؤثر على سلاسل التوريد حيث إن أكثر من 11 في المئة من جميع البضائع المشحونة حول العالم عالقة حاليًا في الاختناقات المرورية على أهم طرق التجارة البحرية بين آسيا وأوروبا، اذ توسعت الفجوة بين أحجام الشحن المتوقعة والمشحونة بالفعل إلى حوالي 16 في المئة. ووفقا لبيانات معهد (IfW) "فان 2 في المئة من حركة الشحن العالمية عالقة في ازدحام السفن في بحر الشمال امام موانئ هامبورغ وبريمرهافن، وكذلك أمام موانئ روتردام وأنتويرب". حيث وعلى سبيل المثال، تنتظر حوالي 12 سفينة شحن حاويات كبيرة بسعة إجمالية تبلغ حوالي 150 ألف حاوية قياسية امام ميناء هامبورغ.

ويتوقع الخبراء تفاقم ازمة الشحن العالمي وازدياد الازدحام امام الموانئ في الأشهر القادمة بعد ان يتم رفع الاغلاق الشامل عن الموانئ الصينية، وعلى وجه الخصوص ميناء شنغهاي، حيث يتم التعامل مع أكثر من خمسة أضعاف عدد الحاويات التي يتم التعامل معها في ميناء هامبورغ، مما سيزيد ازدحام سفن الحاويات امام الموانئ الألمانية. ومع تكلفة التشغيل البالغة 50 ألف دولار يومياً لسفينة الشحن الواحدة والتي قد يطول انتظارها أسابيع او حتى أشهر فان هذه التكلفة لن تتحملها شركات الشحن او حتى الشركات التي تدير الموانئ ولكن سيتم تحميلها على متلقى الحاويات، الشركات الصناعية والمستهلكين النهائيين. واظهر مسح اجراه معهد الدراسات الاقتصادية في جامعة ميونخ ifo خلال شهر يوليو ان 73.3 من الشركات الألمانية تعاني من مشاكل في استلام المواد الخام والمنتجات الأولية نتيجة مشاكل الشحن البحري، وقال Klaus Wohlrabe، رئيس قسم الاستطلاعات في المعهد، "بالإضافة إلى النقص الأساسي في المكونات الإلكترونية، تستمر المشاكل في اللوجستيات العالمية، وخاصة في الشحن، في المساهمة في نقص المواد الخام والمنتجات الاولية". من جهته يتوقع اتحاد غرف التجارة والصناعة الألمانية DIHK مرور الاقتصاد الألماني بمصاعب كبيرة خلال الأشهر القادمة نتيجة النقص في المواد الأولية، واكد الخبير الاقتصادي في الاتحاد Jupp Zenzen ان "الاضطرابات المستمرة في سلسلة التوريد تجعل من الصعب على العديد من الشركات معالجة طلباتها".

ألمانيا وكندا توقعان اتفاقية لتطوير إنتاج الهيدروجين الأخضر

في إطار الزيارة التي قام بها المستشار اولاف شولتز الى كندا وقعت ألمانيا وكندا اتفاقية لتعزيز الشراكة في إنتاج وتطوير طاقة الهيدروجين الأخضر بين البلدين. تهدف هذه الخطوة إلى جعل ألمانيا أكثر استقلالية في مجال الطاقة ومساعدتها على تحقيق أهداف حماية المناخ. وتقضي الاتفاقية التي وقعها من الجانب الألماني وزير الاقتصاد Robert Habeck ونظيره الكندي Jonathan Wilkinson، ان تقوم كندا بإنتاج الهيدروجين الأخضر عبر مصادر الطاقة المتجددة (طاقة الرياح) وتقوم بتصدير الجزء الأكبر منه الى ألمانيا بواقع 500 ألف طن سنوياً، على ان تبدأ عملية التصدير في العام 2025م. كما تنص الاتفاقية كذلك على العمل معًا بين البلدين بشكل أوثق في مجالات البحث والتطوير وإنشاء معايير موحدة لإنتاج الهيدروجين، الى جانب تعزيز التعاون بين موانئ البلدين التي سيتم من خلالها تصدير واستقبال الهيدروجين الأخضر.

وقد اعتبرت الأوساط الرسمية الألمانية هذه الاتفاقية "خطوة كبيرة" في مجال الاستغناء عن الغاز الطبيعي خصوصا في ضوء نقص الامدادات من الغاز الروسي، وكذلك خطوة أساسية في الوصول الى الحياد المناخي وتحقيق صفر غازات عادمة في العام 2045م. وقد وصف رئيس الوزراء الكندي الاتفاقية بانها "خطوة تاريخية إلى الأمام" "توضح التزام الحكومة وجميع الكنديين ببناء مستقبل أفضل، والحصول على وظائف جيدة وإحداث تأثير إيجابي على العالم، وخاصة على أصدقائنا في ألمانيا". فيما أكد المستشار الألماني اولاف شولتز على ان " الاتفاقية ستخلق فرص عمل وتعزز الاقتصاد المحلي وتساهم في إنتاج طاقة نظيفة ".

والهيدروجين عنصر كيميائي طبيعي يعد الأكثر شيوعًا في الكون. كما أن لديه أدنى كتلة ذرية وأخف من الهواء بـ 14 مرة. ومع ذلك، فإن الهيدروجين لا يوجد في الطبيعة بشكل نقي حيث يوجد دائما في تركيبة مع عناصر أخرى، يعد الماء الذي يتشكل من اتحاد الهيدروجين والاكسجين أشهر وأكثر مكون يتواجد فيه الهيدروجين. ويتم استخدام الهيدروجين في الوقت الحاضر كمادة أساسية للصناعة الكيميائية، على سبيل المثال لإنتاج الأمونيا التي تمثل المكون الاساسي للأسمدة، كما

يستخدم الهيدروجين أيضًا كمصدر للطاقة لتوليد الكهرباء في السيارات ذات خلايا الوقود الهيدروجينية.

ومن اجل إنتاج الهيدروجين، يجب استخدام الطاقة لفصله عن مركب مثل الماء أو الغاز الطبيعي أو البترول. وفي الوقت الحاضر ما يزال الحصول على الهيدروجين يتم بشكل أساسي من الميثان، أي المكون الرئيسي للغاز الطبيعي الأحفوري. ويسمى الهيدروجين الناتج عن هذه العملية بالهيدروجين "الرمادي" ولا يعد صديقا للبيئة بسبب ان إنتاجه يتسبب في إطلاق الكثير من ثاني أكسيد الكربون الضار بالمناخ. اما الهيدروجين الأخضر فهو الهيدروجين الناتج عن استخلاص الهيدروجين من الماء وهو الأمر الذي يتطلب قدرًا كبيرًا من الطاقة، والتي يجب ان تأتي من مصادر الطاقة المتجددة مثل طاقة الرياح او الطاقة الشمسية، وبالتالي لا ينتج عن انتاج الهيدروجين بهذه الطريقة أي غازات عادمة ضارة بالمناخ.

تتمثل أهمية الهيدروجين الأخضر في الدور الذي سيلعبه في إمدادات الطاقة في المستقبل، مثل إمكانية استخدامه في تخزين ونقل الطاقة الكهربائية التي تنتج عن مزارع الرياح او الطاقة الشمسية، كما يمكن استخدامه كوقود في الصناعات التي يصعب جعلها خالية من ثاني أكسيد الكربون، مثل صناعة الصلب المسؤولة عن حوالي 30 في المئة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الصناعية في ألمانيا، كذلك أيضا في صناعة الطيران او قطاع الشحن البحري. كما يجري العمل على احلال الهيدروجين محل الغاز في انتاج الطاقة الكهربائية حيث يتم بالفعل في الوقت الحاضر بناء المحطات الجديدة لتوليد الكهرباء عبر الغاز لتكون قادرة على استخدام الهيدروجين كوقود بديل.

وضمن الاستراتيجية الألمانية المعلنة في العام 2021م، بشأن تطوير طاقة الهيدروجين الأخضر، بدأ مشغلو شبكات الغاز لمسافات طويلة التخطيط لأنشاء شبكة من خطوط الانابيب لنقل الهيدروجين الأخضر في ألمانيا قد تصل الى حوالي 5100 كيلومتر بحلول عام 2030م، وتتضمن الخطة تحويل حوالي 3700 كيلومتر من خطوط أنابيب الغاز الطبيعي الحالية الى خطوط لنقل الهيدروجين الأخضر.

الا ان التحدي الأساسي في تطوير طاقة الهيدروجين الأخضر هي في الاستثمارات والتكاليف الباهظة لإنتاجها في ألمانيا والذي يجعل هذا النوع من الطاقة اقل تنافسية بدرجة كبيرة من أنواع الطاقة الأخرى، ولحل هذه الإشكالية تعتمد الحكومة الألمانية على التعاون مع دول أخرى في توفير احتياجاتها من الهيدروجين الأخضر بتكلفة أقل، وهو ما جرى في توقيع الاتفاقية مع كندا بالإضافة الى سعى الحكومة والشركات الألمانية لإبرام اتفاقيات مماثلة لاستيراد الهيدروجين من دول أخرى حول العالم ومنها الدول العربية التي وقعت الكثير منها اتفاقيات للشراكة في مجال الطاقة، بالإضافة الى أستراليا، وهي البلدان التي تسطع فيها أشعة الشمس بدرجة أقوى ولوقت اطول، وبالتالي يمكن إنتاج الهيدروجين المولّد بالطاقة الشمسية بتكلفة أقل بكثير في هذه الدول منه في ألمانيا. وقد أبرمت شركات ألمانية بالفعل، مثل شركة انتاج الطاقة E. ON وشركة صناعة المواد الكيميائية Covestro اتفاقيات مع شركات أسترالية لشراء الهيدروجين الاخضر.

التبادل التجاري العربي الألماني يناير– يونيو 2022م

بلغ حجم التبادل التجاري العربي الألماني خلال الفترة الممتدة من يناير إلى يونيو عام 2022م، ما قيمته (22,6) مليار يورو، مسـجلاً ارتفاعا بنسـبة (17,3) في المئة مقارنة بالفترة نفسـها من العام الماضي 2021م، حيث ارتفعت قيمة الصادرات الألمانية الى الدول العربية خلال هذه الفترة بنسـبة (2,41) في المئة لتصل قيمتها الى 14,1 مليار يورو، كما ارتفعت قيمـة الواردات الألمانية من الدول العربية بنسـبة (54,7) في المئة ووصلت قيمتها إلى 8,5 مليار يورو، وهو الارتفاع الناتج بدرجة رئيسية عن ارتفاع أسعار النفط، السلعة الرئيسية التي تستوردها ألمانيا من الدول العربية. وتصدّرت دولة الإمارات العربية المتحدة قائمة مستوردي السلع الألمانية من الدول العربية (3277,51 مليون يورو)، تليها المملكة العربية السعودية (2764,27 مليون يورو)، فجمهورية مصر العربية (1874,58 مليون يورو)، في حين تصدّرت دولة ليبيا قائمة الدول العربية المصدّرة إلى ألمانيا (1866,69 مليون يورو).

التبادل التجاري بين ألمانيا والدول العربية يناير - يونيو 2022م مقارنة بالفترة نفسها من عام 2021م (مليون يورو)						
الواردات الألمانية			الصادرات الألمانية			
البلد	يناير - يونيو 2022م	يناير - يونيو 2021م	التغيير%	يناير - يونيو 2022م	يناير - يونيو 2021م	التغيير%
الأردن	35,37	24,14	46,52	367,45	282,66	30,00
الإمارات	697,99	451,99	54,43	3277,51	3287,65	-0,31
البحرين	91,64	66,5	37,80	165	297,66	-44,57
تونس	1283,96	1014,84	26,52	871,19	713,68	22,07
الجزائر	1132,29	288,58	292,37	753,9	874,53	-13,79
جيبوتي	0,49	1,01	-51,49	11,4	14,83	-23,13
السعودية	535,02	459,98	16,31	2764,27	2761,85	0,09
السودان	7,98	7,13	11,92	66,97	56,77	17,97
سوريا	5,45	9,26	-41,14	21,58	21,33	1,17
الصومال	6,04	2,15	180,93	7,34	10,63	-30,95
العراق	852,76	302,97	181,47	493,41	437,3	12,83
عمان	41,47	9,56	333,79	408,25	269,9	51,26
فلسطين	2,11	3,98	-46,98	57,03	47,16	20,93
قطر	230,1	163,97	40,33	640,34	588,32	8,84
جزر القمر	2,41	1,56	54,49	0,4	0,34	17,65
الكويت	12,97	8,51	52,41	468,87	544,65	-13,91
لبنان	24,43	20,98	16,44	238,3	320,74	-25,70
ليبيا	1866,69	1185,36	57,48	230,92	233,87	-1,26
مصر	591,46	541,3	9,27	1874,58	1894,44	-1,05
المغرب	1070,18	833,59	28,38	1356,77	1098,52	23,51
موريتانيا	26,67	63,8	-58,20	44,91	32,74	37,17
اليمن	1,25	42,6	-97,07	48,79	46	6,07
المجموع	8518,73	5503,76	54,78	14169,18	13835,57	2,41

- المصدر: مركز الإحصاء الاتحادي، فيزبادن